الأمم المتحدة

A/62/310

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الإنسانية إلى مجموعة مختارة من البلدان والمناطق وتأهيلها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة امتثالا لطلباتها الواردة في القرارات ٦٠/٢١٧، و ٦٠/٢١٨، و ٦٠/٢٢٥ و ٦١/٢١٧. وهو يعرض تقريرا عن الحالة وتحليلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام إيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية والمساعدة على التأهيل التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها إلى البلدان المتضررة من جراء مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. واستجابة لطلب الجمعية بتوحيد وتبسيط التقارير كلما أمكن ذلك، جرى توحيد تقارير البلدان المدرجة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في وثيقة واحدة تغطي أربعة بلدان.

* A/62/150.

200907 200907 07-49364 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير امتثالا لطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢١٧/٦٠ و ٢١٨/٦٠ و ٢٢٥/٦٠ و ٢١٧/٦١. وهو يعرض تقريرا عن الحالة وتحليلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية والمساعدة على التأهيل المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها إلى البلدان المتضررة من جراء مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. واستجابة لطلب الجمعية بتوحيد وتبسيط التقارير كلما أمكن ذلك، جرى توحيد تقارير البلدان المدرجة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في وثيقة واحدة تغطي أربعة بلدان.

ثانيا – المساعدة الإنسانية والمساعدة على التأهيل المقدمة إلى فرادى البلدان

ألف – جيبوتي

٢ – أعادت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٢١٧/٦٠، التأكيد في جملة أمور على إدراكها أن جيبوتي مدرجة ضمن أقل البلدان نموا وأنها تأتي في المرتبة ١٥٠ من بين ١٧٧ بلدا شملها بالدراسة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك لاحظت الجمعية أن التنمية الاقتصادية في البلد تعوقها حالات الجفاف المستوطنة والفيضانات وانعدام الموارد الطبيعية التي تفرض المزيد من الضغوط على الهياكل الأساسية المتعلقة بالميزانية والهياكل الأساسية الاجتماعية والإدارية للبلد، وأعربت عن قلقها إزاء النقص الشديد في الأغذية والمياه الصالحة للشرب؛ ولاحظت الجهود التي بذلتها حكومة جيبوتي لتنفيذ إصلاحات بما في ذلك الموافقة على ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر مع مؤسسات بريتون وودز، وناشدت جميع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الاستجابة على نحو واف لاحتياجات البلد. علاوة على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، بذل جهود من أجل تعبئة الموارد اللازمة لوضع برنامج فعال للمساعدات المالية والتقنية والمادية لجيبوتي.

استعراض التطورات الرئيسية

٣ – أظهرت نظم الإنذار المبكر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أن عدم انتظام سقوط الأمطار وعدم كفايتها في جميع أنحاء القرن الأفريقي ستؤدي إلى نقص المياه وإلى قلة المراعي وعدم توافر الأغذية. وحُددت المجتمعات المحلية الرعوية أو القائمة على الأنشطة الرعوية الزراعية – وهي ضمن المناطق الأشد فقرا والأكثر تعرضا للخطر – على أنها أكثر المناطق

تعرضا للخطر. ونتيجة لذلك، وجهت حكومة جيبوتي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ نداء إلى المجتمع الدولي تطلب فيه المساعدة لمواجهة الجفاف. وجاء رد فعل وكالات الأمم المتحدة سريعا، حيث قامت بتنسيق التدخلات الطارئة للاستجابة للاحتياجات الفورية لأشد فئات السكان تضررا.

٤ - وقام منسق الأمم المتحدة المقيم، عقب توجيه النداء الطارئ، بتيسير إجراء تقييم سريع مشترك لتأثير الجفاف وعواقبه، من جانب الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وساعد هذا التقييم على توفير الأساس لوكالات الأمم المتحدة لإعداد مقترحات بمشاريع أُدرجت في النداء الموجه على المستوى دون الإقليمي في نيسان/أبريل. وعقب ذلك، تلقت المقترحات الرامية إلى تخفيف آثار الجفاف تمويلا من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ وقامت بتنفيذها الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وارتأى الشركاء أن هذه الاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة تعتبر خطوة كبرى نحو إقامة تعاون أوثق داخل منظومة الأمم المتحدة وبين فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين، ولا سيما حكومة جيبوتي.

٥ - ورغم التنسيق المعزز، أظهرت الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات في عام ٢٠٠٦ زيادة (بلغت ٢٠,٧ في المائة) في المعدل الإجمالي لسوء التغذية الحاد وزيادة قدرها ٧,٥ في المائة في سوء التغذية الشديد. وتوقعت خطة مستوفاة عن الأمن الغذائي أعدتها شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة زيادة أخرى في عدد الرعاة الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي من ٥٠٠ ٤٧ إلى ما يبلغ ٠٠٠ ٧٠ شخص. ويظل عدد يربو على ٠٠٠ ١٥٠ شخص - من بينهم ٠٠٠ ٣٠ تقل أعمارهم عن خمس سنوات، معرضين لخطر المعاناة الشديدة من الجوع وسوء التغذية. وأدت حالات الجفاف وانتشار الأوبئة إلى تزايد ضعف الناس إزائها. وكان تأثير منظمات الأمم المتحدة فعالا في معالجة سوء التغذية الحاد، مما أسهم في حدوث انخفاض كبير في عدد الوفيات ذات الصلة بالجوع، بيد أن التحسن الذي طرأ على معدل نجاة الذين بقوا على قيد الحياة من الأطفال والكبار الذين يعانون من سوء التغذية أدى إلى زيادة في المستوى الإجمالي لسوء التغذية.

٦ - ويمكن لمعدلات سوء التغذية أن ترتفع بدرجة أكبر مع وقوع أي ظاهرة مناوئة، قد تقتضي مضاعفة الجهود الإنسانية الجارية التي تتحمل فوق طاقتها فعلا. ومراعاة لهذه الظروف، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري بنجاح الاقتراح الخاص بالصندوق المركزي الثالث لمواجهة حالات الطوارئ في أيار/مايو ٢٠٠٧، الذي يدعو إلى تقديم الدعم العاجل

للأنشطة الغوثية الجارية مع محاولة معالجة الأسباب الأساسية للجوع مثل مدى توافر الأغذية، والمياه والصرف الصحي، والأمراض والممارسات الغذائية للأسر المعيشية. كما أتاح تمويل الصندوق المركزي الثالث لمواجهة حالات الطوارئ الفرصة للوكالات ذات الصلة وللنظراء الحكوميين والشركاء الآخرين للتدخل في المناطق الريفية وشبه الحضرية المعرضة لمخاطر أشد والتي تنتشر فيها معدلات أعلى من سوء التغذية الحاد. وتتسم التدخلات بوجود تعاون قوي فيما بين منظمات الأمم المتحدة وخصوصا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧ - وقد تأكد وجود حالة إصابة بشرية واحدة بانفلونزا الطيور في جيبوتي في أيار/مايو ٢٠٠٦. وعلى الفور، حشدت منظمات الأمم المتحدة جهودها لدعم الاستجابة الوطنية. وتلقى الفريق القطري إحاطات يومية من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وقدم لموظفي الأمم المتحدة برنامج توعية، يبرز الأعراض والاحتياطات الضرورية لتجنب العدوى، واستلزمت حالات انتشار الإصابة بمرض الكوليرا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتباع نهج مماثل من جانب الأمم المتحدة. وقد استعصت مقاومة هذا المرض بسبب عبور عدد كبير من الأشخاص للحدود بطرق غير مشروعة من المناطق التي يرتفع فيها معدل انتشار الإصابة بالكوليرا.

٨ - وقد كانت حالة الغليان السياسي في الصومال المجاور موضع مراقبة دقيقة من جانب الفريق القطري، ورغم أنها لا تعتبر تهديدا مباشرا للأمن في جيبوتي، إلا أنه أدرجت في الخطة المنقحة التي وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠٠٧، العواقب المحتملة المترتبة على ذلك، وأبرزها التدفق المحتمل للاجئين. ونظرا لأن جيبوتي تحتل موقعا استراتيجيا على ساحل البحر الأحمر (حيث تتحكم في الدخول من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر)، فهي تعتبر أيضا ميناء عبور هاما بالنسبة للمنطقة ومركزا دوليا لتعقيب الشحن والتزود بالوقود. وتستضيف جيبوتي قاعدتين عسكرية وبحرية هامتين تابعتين للقوات الفرنسية وقوات الولايات المتحدة. ويرابط في جيبوتي حوالي ٧٠٠ ٢ فرد من القوات الفرنسية وعدد يتراوح ما بين ٣٠٠ ١ و ٨٠٠ ١ فرد من قوات الولايات المتحدة وفيها المقر الرئيسي لفرقة عمل المحيط الهندي المتعددة الجنسيات.

التحديات الراهنة أمام تحقيق التنمية

٩ - تعتبر الزراعة والصناعة في جيبوتي في حالة تخلف، ويرجع هذا في معظمه إلى قسوة المناخ وارتفاع تكاليف الإنتاج، والأيدي العاملة غير الماهرة، والموارد الطبيعية المحدودة للغاية.

والبلد معرض للكوارث الطبيعية، بما في ذلك حالات الجفاف المتكررة والفيضانات والزلازل. وتعيش نسبة ٧٤ في المائة من السكان في حالة من الفقر النسبي (أقل من ٣,٣٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم). وتبلغ نسبة الفقرة المدقع (أقل من ١,٨٠ دولار يوميا) ٤٢ في المائة؛ بل إن المناطق الريفية بأكملها بها أعلى معدلات للفقر. وما زالت معدلات وفيات الرضّع والأطفال مرتفعة، حيث تبلغ ٩٤ حالة و ٦٧ حالة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، على التوالي، ويبلغ معدل الوفيات النفاسية ٥٤٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

١٠ - أما القضايا الاجتماعية مثل توفير الكهرباء والمياه الآمنة بشكل كاف وكذلك الحصول على التعليم والخدمات الصحية، فلم تعالج بشكل صحيح. فلا تتاح إلا لحوالي النصف من سكان الريف فرص الحصول على المياه الآمنة ولأقل من ١٩ في المائة منهم فرص الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة.

١١ - ويعتبر عدم استقرار سقوط الأمطار وحدوث حالات الجفاف من الشواغل المتعلقة المزمنة التي تفاقمت خلال العقد الماضي، حيث ازداد تواتر حالات الجفاف، وأصبحت فترات الانتعاش أقصر، وأسفر ذلك عن آثار أشد وطأة على فئات السكان المستضعفة. وساهمت حالة الطوارئ المزمنة هذه، مع تفاوت شدة دوراتها، في عدم توفر الأمان لسبل العيش، واستنزاف الأصول، والتعرض للأزمات لفترات طويلة. وتجري حاليا مناقشة موضوع أطر المساعدة التي يمكن أن تسد الثغرة القائمة بين حالات الطوارئ المتكررة وتعافي فئات السكان المستضعفة. ومع ذلك، هناك عوامل خارجية تنطوي على احتمالات قد تزيد من تفاقم هذه الأحوال غير المستقرة، وخصوصا، من خلال تفاقم الحالة الراهنة في الصومال.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢ - تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية وتشكيل فرقة عمل مشتركة فيما بين الوزارات معنية بالأمن الغذائي خطوتين إيجابيتين جديدتين اتخذتهما الحكومة للتخفيف من وطأة الجوع والعمل صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن الحكومة لا تزال في حاجة إلى إيجاد الموارد التقنية والمالية اللازمة لمعالجة المجالات بشكل فعال. إضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من آثار سوء التغذية الذب بلغ مستويات عالية تثير الانزعاج.

١٣ - ويضطلع البنك الدولي حاليا، بالتشاور مع الشركاء بما فيهم وكالات تابعة للأمم المتحدة، بتقييم ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر لعام ٢٠٠٣. وتزامنت عملية التقييم هذه مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهي المبادرة التي سوف تؤخذ في الحسبان عند وضع توصية بشأن المسار المستقبلي.

١٤ - وقد قدم فريق الأمم المتحدة القطري دعمه الكامل لهذه المبادرة الجديدة، التي تتضمن استراتيجية وطنية شاملة ومتوازنة تعكس احتياجات أشد فئات السكان ضعفا وتنحاز في الوقت نفسه إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي جرت صياغته حديثا، مجالات العمل الأساسية على النحو المحدد في المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. وتستند هذه المبادرة إلى مبادئ اللامركزية، والمشاركة والحكم السياسي الرشيد والإدارة الاجتماعية والاقتصادية والمالية السليمة، وسوف تشكل العمود الفقري الجديد لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا في جيبوتي.

باء - إثيوبيا

١٥ - رحبت الجمعية العامة، بمقتضى قرارها ٢١٨/٦٠ في جملة أمور، بالجهود المبذولة من جانب حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي لتعزيز الآليات القائمة للتصدي لحالات الطوارئ، وأكدت على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي. ورحبت أيضا بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن الخروج من دوامات المجاعة في القرن الأفريقي، وأهابت بجميع شركاء التنمية العمل، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، على تكامل جهود الإغاثة مع عمليات الانتعاش وحماية الأصول والتنمية الطويلة الأجل. علاوة على ذلك، رحبت الجمعية ببدء برنامج شبكات الأمان الإنتاجية.

استعراض التطورات الرئيسية

١٦ - ظلت إثيوبيا طوال السنتين الماضيتين تواجه تحديات عديدة على الصعيد الإنساني. فما زال انعدام الأمن الغذائي المزمن يلحق الضرر بحياة حوالي ١٠ ملايين شخص من مزارعي الكفاف والرعاة الزراعيين. وما زالت نوبات الجفاف والفيضانات تشكل قضايا مستوطنة، خصوصا في سياق الشواغل الناشئة المثارة فيما يتعلق بظاهرة الاحترار العالمي. ولا تزال حالات الطوارئ السياسية المعقدة القائمة بسبب الموارد والجارية فيما بين الفئات العرقية تكلف البلد ثمنا باهظا في الأرواح وسبل كسب الرزق. كما تركت الشواغل الصحية أثرها على إثيوبيا، خصوصا فيما بين السكان الفقراء في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، توجد حالات طوارئ متقطعة تخص الصحة الحيوانية في بقاع من هذا البلد.

١٧ - وهناك حوالي ١٠ ملايين شخص من مزارعي الكفاف والرعاة الزراعيين والرعاة يعانون من انعدم الأمن الغذائي ويحتاجون سنويا إلى مساعدات غذائية أو نقدية. وهناك حوالي ٧,٢ مليون شخص يشملهم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية الذي يدعم الأشخاص الذين يعانون بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بتقديم التحويلات النقدية والغذائية. وما زال عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة يبلغ حوالي ١,٣٦ مليون شخص. وبناء على ذلك، طالب نداء مشترك موجه من الحكومة والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بتخصيص مبلغ ١٨٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الطارئة المتعلقة بالأغذية والصحة وغيرها من الاحتياجات غير الغذائية.

١٨ - وقد حدث في عام ٢٠٠٦ فيضان على مستوى البلد كله لم يسبق له مثيل، حيث ألحق الضرر بثماني مناطق من بين إحدى عشرة منطقة في البلد. وتسببت الفيضانات في مقتل ما يزيد على ٧٠٠ شخص وأثرت تأثيرا مناوئا على حياة ٠٠٠ ٦٠٠ شخص آخرين. وعززت هذه الكوارث الحاجة إلى وجود حالة تأهب أفضل على المستوى الوطني لمواجهة الطوارئ المداهمة. ونتيجة لذلك، أعدت الحكومة والشركاء في المجال الإنساني في عام ٢٠٠٧خطة طوارئ لمواجهة الفيضانات للتخفيف من وقع الآثار الشديدة تحسبا لهذه الكوارث الطبيعية. وتتوقع تنبؤات الوكالة الوطنية للأرصاد الجوية حدوث فيضان مماثل في بعض المناطق المعرضة للخطر خلال موسم الأمطار الحالي. وأفادت تقارير بأنه حدثت فعلا فيضانات وانهيالات أرضية محلية في منطقة أمهرة ومنطقة الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

١٩ - ولا يزال الإسهال المائي الحاد يشكل سببا للقلق في ربوع البلد في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت الحاضر، تشير التقارير إلى وقوع حالات منه في أروميا، ومنطقة الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، وأمهره وعفر وهراري والمناطق الصومالية. ويخشى من أن يؤدي بدء سقوط الأمطار في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى زيادة انتشار الإسهال المائي الحاد. ويشير الاتجاه أيضا إلى تزايد أعداد هذه الحالات. ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه ما لم يتم التصدي له بشكل كاف، وذلك بالنظر إلى أن غالبية المصابين بالإسهال المائي الحاد من فئات السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية دون توافر نظام إمدادات المياه الآمنة، والمرافق الصحية الكافية. ويجري حاليا بذل جهود مستمرة من جانب الحكومة والشركاء في المجال الإنساني لمكافحة هذا المرض. وقد أنشئت منابر مختلفة للتنسيق اضطلعت بها الحكومة والشركاء في المجال الإنساني وذلك لكي تسرع بتلبية الحاجة إلى موارد والاستجابة بطريقة استباقية تشمل التعبئة والتنسيق على المستوى الاجتماعي. علاوة على ذلك، لا تزال

احتمالات الإصابة بأوبئة أنفلونزا الطيور وحمى الوادي المتصدع في المنطقة دون الإقليمية والملاريا تشكل تهديدات مستمرة.

٢٠ - وقد طرأت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحديات جديدة في مجال المساعدات الإنسانية في المنطقة الصومالية بسبب استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها قوة الدفاع الوطني الإثيوبية في خمس مناطق. وتؤثر الأعمال العسكرية تأثيرا شديدا على سبل كسب العيش وعلى الأمن الغذائي في المنطقة حيث فرض حظر على جميع عمليات التبادل التجاري المتجهة من الصومال. كما أدت العمليات العسكرية إلى تقييد وصول المساعدات الإنسانية. وبرزت حماية المدنيين وسط العمليات العسكرية الحكومية ضد المتمردين باعتبارها أحد الشواغل المقلقة. ويدور حاليا حوار بين الشركاء في المجال الإنساني والحكومة بغية دعم المساعدات الغذائية والصحية المقدمة إلى السكان المتضررين. كما أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بصفة مستديمة تجري مناقشتها حاليا مع الحكومة.

٢١ - وما زالت التقارير تفيد بأن الصراع بين الفئات العرقية مستمر في بعض المناطق، مما أدى إلى نزوح السكان في منطقتي أروميا وغامبيلا. وتتسبب هذه المناوشات بين الفئات العرقية في حدوث خسائر في الأرواح ونزوح واسع النطاق، وقد تزايد تواتر وتعقُّد هذه المناوشات. وبذلت جهود شتى من جانب الحكومة، تدعمها الأمم المتحدة لفض الصراعات. وفي غامبيلا، ساهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال مبادرة التواصل مع الرعاة، وبالتضافر مع منظمة الميثاق الدولي للمعونة ومع حكومة الإقليم، في تيسير إجراء حوار لإحلال السلام في المجتمعات المحلية. إضافة إلى ذلك، قام صندوق الاستجابة الإنسانية الذي تديره الأمم المتحدة، بتمويل مشاريع مع منظمة زوا لرعاية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لتلبية احتياجات المشردين داخليا المتضررين من جراء الصراع بين الفئات العرقية.

٢٢ - ولا يزال النزاع الجاري بشأن ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا دون تسوية، ولا يزال التوتر مستمرا على امتداد الحدود بين البلدين حيث تنتشر أعداد كبيرة من القوات التابعة للبلدين. ويظل نشوب الصراع من جديد أمراً محتمل الوقوع.

٢٣ - وقد استضافت إثيوبيا خلال السنتين الماضيتين نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، أساسا من السودان والصومال وإريتريا في سبعة مخيمات للاجئين. وعقب إبرام اتفاق السلام المتعلق بجنوب السودان في عام ٢٠٠٥، أدى اتفاق ثلاثي أُبرم بين حكومتي السودان وإثيوبيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تيسير إعادة ٢١ ٠٠٠ لاجئ إلى الوطن في جنوب السودان.

٢٤ - وواصلت إثيوبيا توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الإريتريين الذين يتوافدون حاليا بمعدل يتراوح من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ لاجئ شهريا. وبالإضافة إلى مخيم واحد سبق إنشاؤه، افتتح مركزان جديدان للتوزيع في منطقة عفر في عام ٢٠٠٧.

٢٥ - وتستضيف الحكومة أيضا نحو ١٦ ٠٠٠ لاجئ صومالي قدموا قبل عقدين تقريبا من جنوب الصومال، وهي الآن بصدد تسجيل ومساعدة نحو ١٥ ٠٠٠ وافد جديد وصلوا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الاستجابة

٢٦ - تعتبر الوكالة الاتحادية لاتقاء الكوارث والتأهب لها مسؤولة عن إدارة الكوارث والتنسيق الشامل في حالات الطوارئ في البلد. ويقوم منسق المساعدة الإنسانية بتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الحكومة، وذلك بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة للإدارة الاستراتيجية للكوارث.

٢٧ - ويجري حاليا استعراض السياسة الوطنية لإدارة الكوارث وهيكلها. وهذا جزء من الجهود النشطة التي تبذلها الحكومة لإصلاح هياكل إدارة الكوارث في إثيوبيا. وسوف يقر الهيكل الجديد بتعاريف وبمتطلبات أوسع نطاقا فيما يخص التنسيق لمواجهة المخاطر وقلّة المناعة إزائها في المجال الإنساني، بما في ذلك الاستجابة للحالات الطارئة المداهمة المباغتة، والصراع، والكوارث في المناطق الحضرية والمشردين داخليا. كما سيعالج هذا الهيكل الحاجة إلى إقامة صلات أقوى بين الاستجابة في المجال الإنساني، والحد من المخاطر، والانتعاش والتنمية.

٢٨ - وقد بدأت الحكومة في إدخال إصلاحات على عملية النداء السنوي الخاص بالمساعدة الإنسانية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مع توجيه النداء المشترك بين الحكومة الإثيوبية والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية. وهذه المحاولة جديرة بالملاحظة لأنها تبتعد عن أسلوب المخصصات الشهرية للمعونة الغذائية المتبع في الماضي، إلى أسلوب يستند إلى عمليات تقييم للتحقق من كل حالة على حدة فيما يتعلق بالأغذية والمساعدات الأخرى. وهذا النهج يعتبر محاولة لكسر حلقة التبعية في مجال المعونة الإنسانية التي اتسمت بها إثيوبيا لفترة طويلة. وفي حين رحب الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من حيث المبدأ بهذا النهج الجديد، إلا أن التحديات المجابهة في التنفيذ أدت إلى تفاقم فترات التأخير في الاستجابة الإنسانية لاحتياجات مختلف القطاعات.

٢٩ - وثمة جانب مستقل في النهج الجديد يتناول المستفيدين في حالات الطوارئ المحددة أسماؤهم في المقاطعات المذكورة في برنامج شبكات الأمان الإنتاجية. وعلى النقيض مما حدث في ممارسات سابقة، سوف توفر الاحتياجات الطارئة المحددة في هذه المقاطعات عن طريق الاستعانة بصندوق الطوارئ[(١)] التابع للبرنامج. ومع ذلك، أعرب شركاء في مجال المساعدة الإنسانية عن الشعور بالقلق لأن احتياجات المستفيدين في حالات الطوارئ في كثير من المقاطعات، خصوصا في منطقة أروميا ومنطقة الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، تتجاوز موارد صندوق الطوارئ، مما يؤدي إلى حدوث ثغرات في عملية الاستجابة. وتدور الآن مفاوضات بين مكتب الأمن الغذائي ووكالة اتقاء الكوارث والتأهب لها لتنقيح هذا النهج الجديد وكفالة الوفاء بجميع احتياجات المستفيدين في حالات الطوارئ. وترصد الأمم المتحدة والجهات المانحة الحالة عن كثب، نظرا لأن هذا النهج الجديد يُعمل به لأول مرة هذه السنة.

٣٠ - ويسهم في استكمال ودعم ما تقوم به الحكومة من جهود في إدارة الكوارث نظام المجموعات الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهو النظام المعمول به منذ آذار/مارس ٢٠٠٧. وتشمل المجموعات المنشأة الداعمة لجهود الحكومة مجالات الصحة، والتغذية، والمعونة الغذائية، والزراعة، والمياه والإصحاح البيئي، وإدارة المخيمات، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ والأصناف غير الغذائية وتوفير الحماية، وكذلك الأفرقة العاملة المعنية بالإنذار المبكر والإنعاش المبكر، واللوجستيات والاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ.

٣١ - ويعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو الإطار الاستراتيجي المشترك للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في إثيوبيا والذي يدعم جهود الحكومة في مجال التنمية. وهذا الإطار يقدم استجابة جماعية متسقة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة للأولويات والاحتياجات الوطنية، التي ترد في ورقة الاستراتيجية الوطنية الإثيوبية الثانية للحد من الفقر، وفي خطة التعجيل بالتنمية واستدامتها لإنهاء الفقر في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسوف يؤدي التقاء إثيوبيا ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية حول الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التعجيل بالتنمية واستدامتها لإنهاء الفقر إلى تبلور المبادئ التنظيمية لهذا الإطار (٢٠٠٧-٢٠١١).

(١) يحتفظ في إطار برنامج شبكات الأمان الإنتاجية بنسبة ٢٠ في المائة من إجمالي التمويل كاحتياطي للطوارئ.

٣٢ - وتهدف المجالات الخمسة التي اختارها فريق الأمم المتحدة القطري في إثيوبيا للتعاون من أجل التنمية خلال الفترة التي يشملها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الرئيسية التي تتوخاها حكومة إثيوبيا في إعمال أهداف خطة التعجيل بالتنمية واستدامتها لإنهاء الفقر بحلول عام ٢٠١٠ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ما يلي: الاستجابة الإنسانية؛ والإنعاش والأمن الغذائي؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية والموارد البشرية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ والحكم الرشيد والنمو الاقتصادي المعزز.

٣٣ - وإضافة إلى طلب مساهمات مباشرة من الجهات لمانحة استجابة للنداء الإنساني السنوي، يوجد الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ وصندوق الاستجابة الإنسانية لمواجهة الثغرات التي تحدث في المساعدات لكي يستجيب لحالات الطوارئ المباغتة وليتناول مجالات الاحتياجات الطارئة التي تعاني من نقص التمويل. وقد حدد مبلغ مستهدف يتراوح من ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار لتقديم مساهمات إلى صندوق الاستجابة الإنسانية، وخصص مبلغ ٩ ملايين دولار لإثيوبيا اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠٠٧ من خلال نافذة لا يتوفر لها التمويل الكافي تتبع الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ.

٣٤ - وقام مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشؤون الإنسانية للقرن الأفريقي، كييل ماغني بونديفيك، بعدة رحلات إلى القرن الأفريقي، شملت زيارات إلى إثيوبيا. واتفقت حكومات إثيوبيا وإريتريا وكينيا والصومال وأوغندا وجيبوتي بدعم من الأمم المتحدة على إعداد خرائط مفصلة للأمن الغذائي معنية بكل بلد لمعالجة الأسباب الجذرية لاشتداد وطأة الجوع في ربوع المنطقة المنكوبة بالجفاف. وثمة شعور بالقلق لأن الأزمة الكبيرة القادمة في المنطقة يمكن أن تجبر ٢٠ مليون نسمة على الاحتياج إلى مساعدات طارئة.

التحديات

٣٥ - تواجه الحكومة والشركاء في المجال الإنساني بعض التحديات في تنفيذ النهج الجديد المتبع إزاء مخصصات الإغاثة، بما في ذلك فترات التأخير في تحديد وتلبية احتياجات المساعدة الإنسانية الملحة. علاوة على ذلك، لا تزال تواجه تحديات في كفالة وجود روابط مناسبة مع برنامج شبكات الأمان الإنتاجية عندما تتجاوز الاحتياجات ما يمكن أن تلبيه أموال البرنامج المخصصة للطوارئ.

٣٦ - ولا يزال حدوث حالات الإسهال المائي الحاد المستمر يشكل تحديا للتدابير الوقائية وتدابير المكافحة.

٣٧ - ويعتبر الفقر المترسخ الجذور عاملا يسهم في تفاقم الوضع مما يزيد من سرعة التأثر بالأزمة والكوارث. وما برحت البنية الأساسية الضعيفة للغاية تعرقل أيضا عمليات الاستجابة الإنسانية والتنمية.

٣٨ - ويشكل تكرار الحوادث الأمنية في مناطق الحدود وكذلك الزيادة في تواتر وتعقد الصراعات بين الفئات العرقية تحديا ضخما أمام أنشطة المساعدة الإنسانية.

التوصيات والاستنتاجات

٣٩ - ثمة حاجة إلى تحسين حالة التأهب والتخطيط لحالات الطوارئ والحد من المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالحالات الطارئة المداهمة مثل الفيضانات وذلك لتيسير الاستجابة المبكرة. كما يؤدي عامل البنية الأساسية الضعيفة للغاية، وخصوصا الطرق، إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية خصوصا أثناء الفيضانات.

٤٠ - وثمة حاجة أيضا إلى نهج أشمل لتلبية الاحتياجات الملحة/التي يمكن التنبؤ بها في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه والمرافق الصحية، والزراعة، وثمة حاجة كذلك إلى نهج أرشد لتلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة ومن بينها الرعاة.

٤١ - ويتطلب الأمر إجراء حوار معزز مع الحكومة لتحسين وزيادة سبل وصول المساعدة الإنسانية في المنطقة الصومالية بغية تلافي المعاناة الإنسانية.

٤٢ - وقد أكد استمرار وباء الإسهال المائي الحد على ضرورة ربط التدخلات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في حالات الطوارئ ببرامج إنمائية طويلة الأجل متعلقة بالوقاية.

جيم - الفلبين

٤٣ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٦١ عن القلق إزاء انسكاب النفط من ناقلة النفط التي غرقت على مسافة ثلاثة عشر ميلا بحريا من الساحل الجنوبي الغربي لمقاطعة غويماراس في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وأقرت الجمعية مع التقدير بالمساعدة التي قدمتها في الوقت المناسب كثير من الدول والوكالات التابعة للأمم المتحدة ولاحظت الاستجابة الفورية لحكومة الفلبين، ودعت الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية وكذلك المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية إلى تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية والتقنية في عمليتي الإنعاش والتأهيل بعد الكوارث. إضافة إلى ذلك، دعت الجمعية المجتمع

الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى زيادة الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرة الفلبين على إدارة أخطار الكوارث والتأهب للكوارث.

استعراض التطورات الرئيسية

٤٤ - استخدمت حكومة الفلبين، في التصدي لواقعة انسكاب النفط، مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الأموال الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصصة لحالات الطوارئ، وذلك لتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المساعدة الإنسانية الناجمة عن الكارثة ولبناء قدرة طويلة الأجل للحكومات والمجتمعات المحلية. واستخدمت المساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العناصر الأربعة التالية: (١) الدعم المقدم إلى فريق تقييم الأضرار (فرقة العمل المعنية بمقاطعة غويماراس)؛ (٢) عمليات تقييم الأضرار البيئية؛ (٣) مشاريع الإنعاش المبكر للمجتمع المحلي؛ (٤) بناء القدرة المحلية على التأهيل والتأهب في حالات الكوارث.

٤٥ - وقامت بعثة أولية لتقصي الحقائق مؤلفة من أعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة البيئة والموارد الطبيعية التابعة للحكومة بتحديد احتياجات الأشخاص المتضررين الخاصة بالمساعدات الإنسانية. ووضعت البعثة أيضا استراتيجية استنادا إلى أفضل الممارسات للمساعدة في أنشطة تنظيف المناطق الساحلية التي بدأته حكومة المقاطعة.

٤٦ - وعقب هذا، أوفدت بعثة لإجراء تقييم سريع للاحتياجات، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الدفاع المدني التابع لحكومة الفلبين. وأفضى هذا إلى صياغة تقرير عن تقييم الإنعاش المبكر. وعرض التقرير على حكومة الفلبين ووزع على نطاق واسع على الهيئات والمنظمات المعنية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتضمن التقرير توصية تدعو إلى ضرورة وضع استراتيجية للاتصالات فيما يتعلق بالكوارث التي قد تقع مستقبلا، وذلك بالتعاون مع وسائط الإعلام المحلية والوطنية. علاوة على ذلك، يلزم ترشيد المدخلات التي تسهم بها إدارات متعددة والمسؤوليات المناطة بها، ومساهمات الجهات المانحة وعلاقات الوسائط الإعلامية من أجل تقليل الازدواجية المحتملة في الجهود المبذولة. وثمة حاجة أيضا إلى إذكاء الوعي، والتخطيط لتخفيف الآثار والتأهب في المجتمعات المحلية الساحلية على طول الطرق الرئيسية للشحن البحري. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى احتياجات النساء والأطفال والمعوقين عندما يُطلب إلى الأسر الرحيل مؤقتا إلى المخيمات وأماكن تبعد عن ديارها. وينبغي أن يصبح التدريب في مجال السبل البديلة لكسب الرزق وتطوير المهارات جهدا منسقا بين جميع المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية. وينبغي إجراء تحقيقات

موثوق بها قبل إصلاح وتحديد مناطق أشجار المانغروف ومناطق الإنتاج التجاري لأعشاب البحر من أجل توجيه الجهود المنسقة التي تهدف إلى تفادي الازدواجية وتقديم سياسة عامة ومبادئ توجيهية تتعلق بتأهيل نظام إيكولوجي ساحلي طويل الأجل. وأخيرا، أوصى التقرير أيضا بعملية ترويج وتسويق لمقاطعة غويماراس باعتبارها مقصدا سياحيا.

٤٧ - وقدمت حكومة المقاطعة، بالتنسيق مع الوكالات الحكومية الوطنية الأخرى، خصوصا إدارة العلم والتكنولوجيا وهيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، المساعدات إلى السكان المتضررين، من خلال إنشاء مشروع للسبل البديلة لكسب الرزق للمقيمين في المناطق الساحلية الذين كانت سبل معيشتهم تعتمد من قبل على مصايد الأسماك. وقدمت مساعدة تقنية لإجراء عمليات تقييم لسبل كسب العيش، وجرى تمويل ثمانية مشاريع، من بينها مشروع لإنتاج بيض الدجاج والبط، وإنتاج شاي الزنجبيل وتربية المائيات (سمك البلطي/ وسمك السلور، وإنتاج الدجاج البلدي، وتجهيز الأغذية على نطاقات صغيرة، ومشروع لتطوير الأعمال التجارية ومشروع لإعادة تدوير المواد. ورغم أن التقرير النهائي قدم في شباط/فبراير ٢٠٠٧، فقد حققت المبادرة الخاصة بسبل كسب العيش نجاحا كبيرا لدرجة أنها استمرت بعد انقضاء دورتها المقررة أصلا.

٤٨ - وما زالت عملية تقييم الأضرار البيئية تقوم بها إدارة البيئة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع جامعة الفلبين في منطقة فيسایاس وجامعة سليمان، وفيها فحصت بعناية الأضرار التي لحقت بغابات المانغروف والمحمية البحرية والتنوع الأحيائي. ولا يزال التقرير النهائي في شكل مسودة، بيد أن التقارير التي تصدر كل ثلاثة أشهر أحدثت تأثيرا إيجابيا بتعزيز التخطيط الحكومي في المجالات التالية: تنظيف المناطق الساحلية؛ تحديد السلامة الغذائية للمنتجات البحرية في المناطق المتضررة؛ وتحديد برامج التأهيل البيئي والتخطيط لها، بما في ذلك تجديد غابات المانغروف.

٤٩ - وكجزء من الجهود المبذولة في نقل المعارف وبناء القدرات على نطاق أوسع، قدمت للمنظمات وللأفراد الذين لحقت الأضرار بممتلكاتهم بسبب انسكاب النفط تعليمات ومواد عن كيفية المطالبة بتعويضات من الاتحاد الدولي لأصحاب الناقلات المعني بحدوث تلوث بسبب السفن. وحضر ما يزيد على ٨٠ مشاركا حلقة عمل نظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ووزعت ٣ ٧٠٠ من المواد الإعلامية والتثقيفية والخاصة بالاتصالات باللغة الانكليزية واللغة المحلية. وشاركت الحكومة المحلية ومنظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية في حلقات العمل عن كيفية إدراج أنشطتها في المناطق الساحلية وتعزيز حالة التأهب لمواجهة الكوارث في المستقبل.

٥٠ - وسافر رئيس الإدارة الساحلية والبحرية التابعة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية إلى هولندا للمشاركة في تدريب على الإدارة الساحلية المتكاملة، قام بتنظيمه معهد التثقيف في مجال المياه التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. واشتملت المواضيع على تعزيز القدرة الحكومية المحلية فيما يتعلق بالإدارة الساحلية والبحرية والتأهيل بعد وقوع الكوارث الطبيعية. واستنادا إلى حلقة العمل هذه، قدم رئيس الإدارة التدريب لخمس وحدات تابعة للحكومة المحلية في مقاطعة غويماراس، ولأصحاب المصالح الآخرين (مثل الطلاب والمنظمات المجتمعية المحلية) وللعاملين الفنيين في إدارة البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة.

التحديات الراهنة الماثلة أمام تحقيق التنمية

٥١ - كانت الأنشطة الخاصة بتنظيف المناطق الساحلية التي اضطلع بها سكان المجتمعات المحلية قد شرع فيها أصلا حاكم المقاطعة كبرنامج لصرف النقود مقابل العمل. واختتمت المرحلة الأولى من أنشطة التنظيف في نهاية عام ٢٠٠٦. وسوف تتطلب المرحلة الثانية التي لم تُنفذ بعد، مزيدا من التخطيط الاستراتيجي، بما يشمل مجالات مستهدفة محددة، مثل غابات المانغروف والمحمية البحرية الوطنية. وما فتئت إدارة البيئة والموارد الطبيعية تضطلع، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعمليات تقييم للبيئة سوف تساعد المعنيين على صياغة خطة فعالة للتجديد البيئي.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتقييم البيئي، اتضح أن الحاجة تستلزم تنسيقا أفضل فيما بين مختلف الجهات الفاعلة مع تحديد أوضح للجهة التي ستقوم بعملية التقييم ومادة التقييم. وشكل إدماج هذه البيانات في تقرير واحد تحديا، نظرا لأن مختلف الجهات الفاعلة كلفت بمهمة إجراء تقييمات مماثلة من جانب مختلف الوكالات الحكومية على مختلف المستويات. ويتصل بهذا الأمر ما قامت به مختلف الكيانات الحكومية من استخدام معايير دولية ووطنية مختلفة للسلامة. وأوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبار ذلك واحدة من الآليات الهادفة إلى تحسين التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية، بأن تتولى هيئة حكومية واحدة، هي إدارة البيئة والموارد الطبيعية، مهمة المركز الرسمي لتبادل البيانات البيئية.

٥٣ - وفيما يخص برنامج السبل البديلة لكسب الرزق، أثبتت غالبية المشاريع أنها ناجحة ومستدامة متجاوزة مدى عمر المشاريع وساعدت على تنويع الاقتصاد المحلي. وتواصل حكومة المقاطعة حاليا تنفيذ برنامج سبل كسب الرزق ومن المتوقع أن يصدر تقرير متابعة في هذا الشأن.

التوصيات والاستنتاجات

٥٤ - سوف تقدم إدارة البيئة والموارد الطبيعية التقرير النهائي عن التقييم الجاري للبيئة، بيد أن التقارير المؤقتة كانت تساعد الحكومة على إعداد خططها للإنعاش والتأهيل.

٥٥ - وفي المرحلة الثانية من عملية التنظيف، ينبغي تدعيم فعالية الإصلاح البيئي بضمان توافر خبرة تقنية سليمة ومن خلال توفير معدات سليمة لعمال التنظيف لحمايتهم من أية أخطار صحية.

٥٦ - وأتاحت حلقات العمل المتعلقة بمطالب وكراسات التعويض للمؤسسات وكذلك للأفراد أن يتقدموا بمطالب التعويض إلى الاتحاد الدولي لأصحاب الناقلات المعني بحدوث تلوث بسبب السفن، عن طريق حكومة المقاطعة. وتفيد التقارير بأن بعض التعويضات صُرفت فعلا إلى أشد الناس تضررا.

٥٧ - وقدم تقرير عن برنامج السبل البديلة لكسب الرزق من إدارة البيئة والموارد الطبيعية ومن حكومة مقاطعة غويماراس. وأشار التقريران المقدمان من الإدارة المذكورة ومن حكومة المقاطعة إلى إحراز النجاح في تنفيذ المشاريع التي عملت بدرجة كبيرة على تنويع الاقتصاد المحلي. وذكر التقرير أن ٥٠٠ ٣ أسرة على الأقل - تعتمد على صيد الأسماك[٢] وتعيش في أشد المناطق تضررا - استفادت من ممارسة أنشطة أولية من المشاريع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وسوف تجري حكومة المقاطعة عمليات تقييم بشأن مشروع سبل كسب الرزق.

٥٨ - ونظم رئيس الشعبة الساحلية والبحرية التابعة للمنطقة ٦ في إدارة البيئة والموارد الطبيعية أنشطة تدريبية في مجال بناء القدرات للوحدات الحكومية المحلية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإدارة الأخطار المتأتية من الكوارث، مع مشاركة نشطة من حاكم مقاطعة غويماراس، وخمسة من العمد وموظفي التخطيط الإنمائي من الوحدات الحكومية المحلية. إضافة إلى ذلك، قدم حرس السواحل الفلبيني، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، بما فيها جامعة الفلبين في منطقة فيسایاس مدخلات في نشاط التدريب. وسيتم تدوين التدريب في وثيقة وتبادله مع الوكالات الحكومية المختصة على الصعيدين الوطني والمحلي.

---

(٢) يعتبر صيد الأسماك المصدر الرئيسي للدخل لنسبة ٣٠ في المائة على الأقل من السكان في منطقة غويماراس، حيث يبلغ إجمالي الإنتاج السنوي نحو ٨٠٠ ٢ طن متري (٢٠٠٣). وقد أحدث انسكاب النفط شللاً في أنشطة صيد الأسماك مؤقتا، حيث ترك المجتمعات المحلية العاملة بصيد الأسماك دون مصدر للرزق.

٥٩ - وكجزء من الجهود الجارية للتنظيف والإصلاح وتثبيت البيئة في منطقة انسكاب النفط، قدمت إدارة البيئة والموارد الطبيعية خطة عمل مع خطة مالية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توجز فيها النُهُج المعتزم اعتمادها في مجال الرصد والتقييم في سنة ٢٠٠٧. وتستهدف الخطة بالتحديد مراقبة نوعية المياه، ومراقبة غابات المانغروف ورسم خرائط لها وإجراء تقييم للتنوع البيولوجي.

٦٠ - ولا تزال ثمة حاجة كبيرة إلى دعم إضافي في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل التي تشمل: الإصلاح التام للبيئة التي لحقت بها الأضرار؛ مواصلة إعداد وتعزيز برامج السبل البديلة لكسب الرزق؛ وتحسين إدارة الأخطار المتأتية من الكوارث؛ التأهب وتخفيف الآثار من أجل بناء مجتمعات محلية تصمد في وجه الكوارث، وتعزيز التنمية في قطاع السياحة.

رواندا

٦١ - أشادت الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٢٢٥/٦٠ بالجهود الهائلة التي تبذلها رواندا حكومة وشعبا ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن الجهود الدولية لتقديم الدعم من أجل أن يستعيد الناجون من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ كرامتهم، فطلبت إلى الأمين العام أن يشجع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة على الإسراع في تنفيذ القرار ١٣٧/٥٩؛ وفي جملة أمور، شجعت الجمعية الدول الأعضاء على تقديم المساعدة للناجين من الإبادة الجماعية، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي، وأهابت بالدول الأعضاء أن تواصل دعم التنمية في رواندا.

استعراض التطورات الرئيسية

٦٢ - تعرض مجتمع رواندا وهياكلها الأساسية واقتصادها لأضرار فادحة بسبب الإبادة الجماعية التي حدثت عام ١٩٩٤ وبسبب سوء الإدارة في العقود السابقة. ومع مقتل أو تشريد غالبية المهنيين المتعلمين، تضررت بشدة البنية الأساسية القانونية والتعليمية والإدارية ولا تزال القدرات على جميع المستويات تتسم بالضعف. وفي أعقاب الإبادة الجماعية مباشرة حل محل المساعدات الإنسانية في منتصف التسعينات جهود إنمائية ركزت على إعادة إنشاء المؤسسات والخدمات الأساسية، واستقرار الاقتصاد وتنمية السياسات العامة المستدامة مع التزام قوي بالحد من وطأة الفقر.

٦٣ - ورغم الفظائع الرهيبة المرتكبة عام ١٩٩٤، أحرزت رواندا حكومة وشعبا تقدما ملحوظا واستكملت عملية الانتقال السياسي في عام ٢٠٠٣ مع اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. وشُرع في تنفيذ اللامركزية السياسية مع إجراء انتخابات محلية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦.

٦٤ - وقد بذلت جهود كبيرة للنهوض بالمصالحة، مثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين بمن فيهم العائدون من الدول المجاورة. ومع ذلك، تعتبر العدالة عنصرا أساسيا للمصالحة والتعمير. ويتم النظر في معظم القضايا الخطيرة المتصلة بالإبادة الجماعية في محاكم تقليدية أو في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة. ومن المتوخى أن تتم محاكمة ما يزيد على ٧٤٠ ٠٠٠ شخص متهمين بارتكاب جرائم ثانوية تتعلق بالإبادة الجماعية من خلال نظام العدالة التقليدي المعدل المسمى ''مجلس الحكماء'' والذي بدأ العمل به في السنة الماضية.

٦٥ - ومنذ سنة ١٩٩٤، واصل اقتصاد رواندا نموه بشكل معتدل ولا يزال قطاع الزراعة هو المساهم الأساسي في العمالة وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو عامل أساسي لسبل كسب الرزق للغالبية الساحقة من السكان. وتتناقص نسبة الفقر حيث انخفضت من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى أقل من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠١ وأقل من ٥٧ في المائة في الوقت الحاضر. وشرعت رواندا في العمل بشأن وضع استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والحد من وطأة الفقر، تضع مزيدا من التأكيد على النمو الاقتصادي وإنشاء بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة والأجنبية. ويتم أيضا إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز المؤسسات المالية. ويهدف البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة وكذلك عدد من الجهات المانحة إلى تنسيق برامجها مع مبادئ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والحد من وطأة الفقر.

٦٦ - ويجري فريق الأمم المتحدة القطري حاليا تقييمات للاحتياجات، بالتشاور مع الوزارات المعنية، وذلك لدعم تطوير ورقة الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر التي ستعزز التخطيط والبرمجة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى تمديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمدة سنة واحدة لإتاحة المجال لإجراء تنسيق فعال مع عملية التخطيط على المستوى الوطني. وتُعد رواندا من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالمجموعة المتكاملة من الخدمات لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تستضيف قرية من قرى البحوث لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - وقد أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري شراكات مفيدة مع منظمات إنمائية أخرى، وهو يضطلع بأنشطة في القطاعات الرئيسية. وهو يشارك في قيادة عملية التنسيق مع وزارة المالية، ويمارس أعماله من خلال تجمعات قطاعية. كما يدعم الفريق عملية الحكومة بشأن إحلال اللامركزية بالإضافة إلى مشاريع بناء القدرات من أجل وزارة المالية. وفي هذا الصدد، يساعد فريق الأمم المتحدة القطري في الجهود الخاصة بإقامة إدارة رشيدة مع التركيز

بصفة خاصة على برامج الحد من الفقر، ويساعد على تعزيز المؤسسات الأساسية مثل البرلمان، والمحكمة العليا ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة.

٦٨ - وتقوم حكومة رواندا بوضع سياسة جديدة لإدارة المعونات، معتمدة على مبادئ إعلان باريس، بغية مواصلة تحسين عملية تنسيق المساعدات الإنمائية. ولبلوغ هذه الغاية، أُعلن أن الدعم المقدم من الجهات المانحة للميزانية هو أفضل طريقة لتقديم المعونة وأنه يحظى بالترحيب البالغ. فحاليا، يقدم ثُلث المساعدات الخارجية بهذه الصورة. وحتى الآن، كان دعم الميزانية العامة يقدم من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والسويد والمملكة المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي وألمانيا التي أعلنت مؤخرا اعتزامها استخدام هذه الطريقة. وقد تحققت إنجازات هامة أيضا في مجالات إدارة المالية العامة، والشؤون الإدارية واللامركزية، واستراتيجية الصادرات، وسيادة القانون، والمساءلة والفساد، والتخطيط من أجل تطوير القطاع المالي وصون الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٦٩ - ومعدل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم آخذ في الازدياد. فقد بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٤ في المائة، مع وجود تعادل بين الجنسين بنسبة ١٠٠ في المائة. ورغم ذلك، لا تزال توجد معدلات حادة من سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

٧٠ - وتؤدي رواندا دورا يساهم بدرجة متزايدة في الاستقرار على المستوى الإقليمي، وكانت واحدة من الدول الأفريقية الثلاث التي أقدمت على المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأرسلت رواندا أيضا قوات عسكرية إلى السودان مع الاتحاد الأفريقي، وهي جزء من بعثة الأمم المتحدة في السودان.

التحديات الراهنة الماثلة أمام تحقيق التنمية

٧١ - وفقا للمبلغ المحدد في عتبة الفقر على المستوى الوطني وهو ١٦٢ دولارا في السنة، تعيش في عام ٢٠٠٦ نسبة ٥٦,٩ في المائة من السكان في حالة من الفقر، في حين بلغت نسبة الفقر المدقع ٣٤ في المائة. فارتفاع معدلات النمو السكاني (٣,٥ في المائة سنويا) يواجه في بعض المناطق معدلات منخفضة ومتناقصة من الإنتاجية الزراعية ودورات مناخية قاسية، تعرقل جهود التنمية وتثقل إلى حد كبير كاهل الأسر المعيشية الأشد ضعفا.

٧٢ - وقد أحرزت رواندا تقدما كبيرا في معالجة الاحتياجات الصحية لسكانها منذ نهاية الحرب والإبادة الجماعية. ومع ذلك؛ تلقى أعداد غفيرة من الروانديين حتفها بسبب

الأمراض التي يمكن معالجتها أو اتقاؤها عن طريق زيادة سبل الحصول على المياه الآمنة والمرافق الصحية المحسَّنة، والتدخلات الصحية البسيطة، والتوعية بشأن الوقاية من الأمراض، والتغذية وممارسات الأحوال والعادات الصحية الجيدة. وما زال عبء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطرا يهدد النسيج الاقتصادي والاجتماعي لنظام الصحة العامة بسبب تكلفة العلاج، والرعاية والدعم. ويعتبر تفشي الأمراض عبئا إضافيا على الأسر والمجتمعات المحلية، مما يعمل على زيادة ضعفهم، والحد من طاقتهم الإنتاجية، وإرهاق نظم الرعاية والدعم المجتمعية فوق ما تحتمل. وقد أدت الآثار المتضافرة المترتبة على الإبادة الجماعية والحرب والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ظهور عدد غير مسبوق من الأيتام والأسر المعيشية التي يعولها أطفال وأشخاص مسنون.

٧٣ - ورغم أن رواندا لديها سياسة قوية وإطار عمل للتخطيط من أجل تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الصحة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن التنفيذ الفعال لهذه الوسائل يعاني من عدم كفاية الاستثمار وقدرات الموارد البشرية على جميع مستويات الإدارة العامة.

٧٤ - وقد أحرزت رواندا تقدما ملحوظا في تلبية الأهداف الوطنية والدولية في مجال الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعادل بين الجنسين، وهذا يرجع إلى حد ما إلى استراتيجية القطاع التعليمي المستندة إلى تحقيق الهدف، وإلى التنسيق الفعال بين الجهات المانحة من خلال وضع نهج يطبق على نطاق المنظومة التعليمية. ومع ذلك، تبقى هناك تحديات مثل الافتقار إلى سبل الوصول إلى التعليم الأولي بالنسبة للأطفال المستضعفين والأطفال ذوي الحاجات الخاصة بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية وكذلك بسبب التكاليف المباشرة وتكاليف الفرصة البديلة للتعليم المدرسي. وسود معدل مرتفع من عدم إتمام التعليم الابتدائي. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة ١٦ في المائة فقط من الفتيات المقيدات بالتعليم تنهي الدراسة الابتدائية، وذلك بسبب الفقر وغياب المعلمين الأكفاء والمناهج الدراسية المعدلة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية القادرة على تلبية الاحتياجات من المياه الأساسية والمرافق الصحية والاحتياجات في مجال النظافة الصحية. وسيتمثل التحدي الأساسي في ضمان وجود قدرة كافية من الهياكل الأساسية، والموارد التنظيمية والبشرية لكي تقدم بشكل واف المعايير الدنيا للجودة لجميع الأطفال الروانديين وخصوصا للمستضعفين للغاية وعلى جميع مستويات التعليم المدسي.

٧٥ - وفي حين أُحرز تقدم هام من حيث إصلاح القطاع العام، فإن خطى مكافحة الفساد وإضفاء اللامركزية ووتيرة التقدم لا تزال هشة.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٦ - شهدت السنوات الماضية التزاما متزايدا من جانب منظومة الأمم المتحدة لمواصلة تقديم الدعم إلى رواندا في جهودها المبذولة لمواجهة التحديات التي تلت عملية الإبادة الجماعية في سنة ١٩٩٤. وقدم الدعم التقني والمالي من مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة مسهمة بذلك في صوغ وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية لصالح الفقراء والمحرومين، ولا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي.

٧٧ - ومع ذلك، يحتاج فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مزيد من الدعم بغية الاستثمار في قطاعات ذات أولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهي: الإدارة الرشيدة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والنمو المستدام والخدمات الاجتماعية.

٧٨ - أما المجالات الأساسية للتدخل من جانب الأمم المتحدة فهي: توفير التعليم للأيتام بصفة خاصة وللمراهقين في مجال الصحة الإنجابية وكذلك تقديم الدعم إلى الأسر المعيشية التي يعولها أطفال، والأطفال في حالات الطوارئ؛ وتوفير الرعاية الطبية والعلاج لضحايا العنف الجنسي مع التركيز بصفة خاصة على ضحايا الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وبناء القدرات وإصلاح خدمات رعاية صحة الأم والطفل وكذلك تقديم الدعم إلى التثقيف في مجال الصحة الإنجابية؛ وبرامج العلاج من الصدمات والعلاج النفسي للناجين من الإبادة الجماعية، مع التركيز على تعزيز الحماية من العنف المرتكب على أساس نوع الجنس؛ وتقديم المساعدة إلى الرابطات النسائية التي تدعم النساء المستضعفات؛ والدعم إلى البرنامج الوطني لحماية الشهود.

٧٩ - وثمة مجالات أخرى لتقديم الدعم وهي تشمل توفير الإسكان للفئات المستضعفة مثل اليتامى والأرامل والعائدين والمشردين وتقديم المساعدات لهم، والأنشطة المدرة للدخل وسبل الحصول على الرعاية الطبية؛ وبرامج بناء القدرات والائتمانات الصغيرة لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتخفيف حدة الفقر؛ وتعزيز المشاريع التجارية الصغيرة؛ ووضع مبادرات خاصة لسبل كسب الرزق من أجل اليتامى والأطفال المستضعفين وتقديم المساعدات إليهم، فضلا عن الوقاية من العنف المرتكب على أساس الجنس؛ وتوفير الدعم من أجل صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية قائمة على تعميم المنظور الجنساني لصالح الفقراء والمحرومين.